القمة العالمية
للعمل الإنساني

المشاورة العالمية

جنيف، 14 – 16 تشرين الأول/أكتوبر 2015

موجز الرئيسين للمشاورة العالمية

نظراً لحجم الاحتياجات الإنسانية المتنامي في أرجاء العالم ومجال العمل الإنساني الذي أضحى أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الأول من نوعه في اسطنبول، تركيا في 23 و24 أيار/مايو 2016. وتتويجاً لعملية شاملة لأصحاب المصلحة المتعددين على امتداد ثمانية عشر شهراً شارك فيها ما يزيد عن 23،000 شخصاً في 151 بلداً، عُقدت المشاورة العالمية في جنيف، سويسرا من 14 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2015 حيث استضافة حكومة سويسرا المشاورة العالمية وشاركت في رئاستها مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة.

كمنت الأهداف الرئيسية للمشاورة العالمية في وضع الأسس لقمة عالمية ناجحة بشأن العمل الإنساني وذلك من خلال توفير فرصة لأصحاب المصلحة المختلفين من أجل مناقشة وتنقيح المقترحات الموجزة في التقرير التجميعي واستقاء أفكار إضافية منه. كذلك، حددت المشاورة العالمية مرحلة التحضير التالية وشكلت نقطة انطلاق لمؤتمر القمة. وكمن هدف هذه المشاورة في المساهمة في ايجاد رؤية ناشئة لمؤتمر القمة وبناء تفاهم مشترك يتعلق بالعملية المؤدية إلى اسطنبول.

جمع اللقاء 1,194 مشاركاً من 153 بلداً يمثلون حكومات، ومنظمات إقليمية، ووكالات تابعة للأمم المتحدة، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومجتمعات مدنية محلية ووطنية وإقليمية، ومنظمات غير حكومية ودولية، ومجتمعات متضررة، وشبكات الشتات، والقطاع الخاص، وجهات فاعلة مدنية – عسكرية في مجال حفظ السلام وبناء السلام والأوساط الأكاديمية. وكان قد سبق المشاورة في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2015 حوارات أجريت مع دول أعضاء وإقامة دورات تحضيرية لمنظمات غير حكومية ومجتمعات مدنية ضمّت مشاركين من الأوساط الأكاديمية والشباب وشبكات الشتات، إلى جانب ممثلين عن القطاع الخاص.

نتيجة المشاورة العالمية

أعادت المشاورة العالمية تأكيد قيم وتطلعات ميثاق الأمم المتحدة إلى جانب الالتزامات المنصوص عنها في القانون الدولي، وكررت التأكيد على الدعوة للتغيير من أجل دعم الشعوب الأكثر ضعفاً. ومن أجل أن يلتزم المجتمع العالمي بتعهده بعدم نسيان أحد والوصول أولاً إلى الذين هم أكثر بعداً، سوف يتوجّب على أصحاب المصلحة أن يلتزموا بمعالجة تأمين الاحتياجات الإنسانية ومنع الأزمات وحلها. وبالتالي، يشكل مؤتمر القمة فرصة تاريخية من أجل إتاحة الأمل للشعوب بحياة مقرونة بالأمان والكرامة والقدرة على الصمود، وإعادة تأكيد مركزية الإنسانية في عملية صنع القرار العالمية في ما يتعلق بالسلام والأمان والتنمية والعمل الإنساني. كذلك، ستشكل القمة منصة لجميع أصحاب المصلحة كي يعلنوا عن مبادرات ملموسة ويتبادلوا من خلالها ابتكارات من أجل عمل إنساني محسّن.

وصدّقت المشاورة العالمية بوجه عام على نتائج التقرير التجميعي وحددت في الوقت نفسه بعض الفجوات والمزيد من الفرص. وتم دعم مجالات العمل الخمسة وهي الكرامة والأمان والقدرة على مواجهة الأزمات والشراكات والتمويل، كما تم الاعتراف بأنها متداخلة ومترابطة. وكان هناك دعوة شديدة لإعداد التقرير التجميعي وإجراء عملية تشاور أوسع تساهم في توفير المعلومات لتقرير الأمين العام.

وخلال المشاورة، عبّر مشاركون من مجموعات أصحاب مصلحة مختلفة عن التزامهم المستمر بعملية القمة العالمي للعمل الإنساني وتبادلوا الآراء بشأن كيفية المضي قدماً بهذه العملية. وكخطوة تالية، سوف يتم وضع خريطة طريق إلى قمة اسطنبول وما وراءها.

وتم التشديد طيلة فترة المشاورة على الاعتراف بالقيم الإنسانية المشتركة والدعوة الشديدة لإعادة التأكيد على سريان المبادئ الإنسانية على الجميع ودعم العمل الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين للجميع. وكان هناك دعوة واضحة لوضع الشعوب المتضررة في صميم العمل الإنساني. ومن خلال التأكيد على أن العمل الإنساني لا يمكنه قط أن يحل مكان الحلول السياسية للأزمات، اتفق على أن العمل المسؤول للقادة العالميين مطلوب على وجه الاستعجال لمنع الأزمات وحلها ومعالجة أسبابها الجذرية.

ونورد في ما يلي بعض التوصيات الرئيسية الصادرة عن المشاورة العالمية والتي دعا المشاركون إلى الالتزام القوي بالعمل عليها قبل انعقاد مؤتمر القمة وخلاله وبعده.

الكرامة

وضع الشعوب في صميم العمل الإنساني. تحتاج الشعوب المتأثرة بالأزمات لأن يتم تمكينها كي تسيطر على وضعها المفاجئ وأقدارها. ويجدر بالجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تعتبر الشعوب المتضررة شركاء متكافئين وتدعمهم في الحفاظ على كرامتهم واستعادة قدرتهم على الاعتماد على الذات والحد من التبعية. ويتطلب بلوغ هذه الغاية توفير المجموعة الملائمة من الحوافز من أجل ضمان منح الشعوب إمكانية التعبير والخيار في تحديد وتقييم نوع وجودة الحماية والمساعدة. ويجب دعم ذلك من خلال مساءلة وشفافية واتصالات معززة.

إنجاح العمل الإنساني لصالح المرأة والفتاة. العمل المتضافر ضروري لسد الفجوة بين الجنسين واستحداث خطوات ملموسة تطلق عملية المساءلة بهدف إدماج المرأة والفتاة في العمل الإنساني وقيادتهما له. لذا، الجهات المانحة مطالبة بالتعهد بتأمين زيادة الأموال للجماعات النسائية ووقف تمويل البرامج التي تعجز عن إثبات تلبيتها احتياجات المرأة والفتاة. وبهدف الوقاية من العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له، يجدر تنفيذ نهج عالمي منسق من خلال توسيع الدعوة للعمل على توفير الحماية من العنف القائم على نوع الجنس وخريطة الطريق الملائمة له كي تبلغ الدعوة ائتلافاً أوسع مع التشديد على الجهات الفاعلة المحلية والبلدان النامية. كذلك، يجب أن يرصد فريق مستقل حديث النشأة مؤلف من قيادات نسائية مختلفة حصول المرأة والفتاة على الحماية والخدمات، بما في ذلك رعاية الصحة الجنسية والإنجابية والمشاركة، وذلك من أجل جعل القادة مسؤولين عن سد الفجوة بين الجنسين في مجال العمل الإنساني.

شمل الأشخاص الأكثر ضعفاً في العمل الإنساني. يجب ضمان الحماية للأطفال وحصولهم على تعليم آمن وجيد بدءاً من مستهل الأزمة، وذلك من خلال تمويل محلي ودولي. وثمة حاجة لاعتراف أكبر بمساهمة الشباب ومشاركتهم المعززة في كافة مراحل العمل الإنساني والذي يمكن تعزيزه من خلال شبكات وطنية وعالمية. كما ثمة حاجة أيضاً لوضع المزيد من المعايير والمبادئ التوجيهية وترتيبات التنسيق العالمية من أجل تصحيح إهمال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في مجال العمل الإنساني.

الأمان

الوفاء بالمسؤوليات والواجبات. يجب على الدول احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وضمان احترامهما والنهوض بهما. ويتطلب تحقيق ذلك التصديق على صكوك القانون الدولي الإنساني وتنفيذها في التشريع الوطني وفي مبادئ وتدريب وتعليم القوى المسلحة وقوى الأمن؛ تعزيز الحوار والتعاون الدولي وتبادل أفضل الممارسات والمساعدة التقنية؛ مراقبة تطبيق القانون الدولي الإنساني ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات من خلال آليات وطنية أو دولية؛ معالجة أزمة التشرد الداخلي المتنامية، لا سيما من خلال ضمان توفير الحماية والمساعدة للأشخاص المشردين داخلياً ووضع المزيد من الاتفاقيات الإقليمية القائمة على حقوق الإنسان والقوانين الإنسانية؛ وإعادة الالتزام بحماية كافة أشكال الرعاية الصحية. كذلك، مطلوب من الأطراف غير الرسمية في النزاع المسلح أن تتخذ تدابير كي تلتزم بواجباتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية كافة أشكال الرعاية الصحية.

تعزيز مركزية الحماية. تتألف أولويات الشعوب أثناء الأزمات من الأمان والكرامة والأمل. وتكمن المسؤولية الأولية للحكومات في توفير الحماية والخضوع للمساءلة بشأنها. يُضاف إلى ذلك أنه يجب على

القادة في مجال العمل الإنساني على الصعيدين العالمي والقطري وضمن نظام الأمم المتحدة وخارجه، أن يتولوا مسؤولية تحديد نتائج الحماية وتقديمها، لا سيما من خلال أدوات رصد معززة، دعم أقوى، معايير مشتركة، وتمويل موائم من المانحين. ويجدر أيضاً الارتكاز على نتائج استعراض حماية النظام المتكامل المستقل في سياق العمل الإنساني واستعراض بروكينغز – كلية لندن للاقتصاد: ‘عشرة أعوام بعد إصلاح العمل الإنساني: كيف انتقل المشردون داخلياً؟’

الأمان التشغيلي والأمن والجوار. يشكل الوصول إلى الأشخاص المحتاجين والتزام أطراف النزاعات المسلحة بضمان وتسهيل الوصول السريع إليهم ودون أية عوائق شرطاً أساسياً لتأمين عمل إنساني فعال. لذا يجدر بالجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تعمل على مسافة قريبة جداً من المجتمعات المتضررة، ما يتطلب بناء القبول والثقة، لا سيما مع القوى المسلحة والجماعات المسلحة وذلك من خلال الحوار والتفاوض ووضع سياسات إشراكهم. ويجدر أيضاً بجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تعزز قدرات موظفي العمليات، ، بما فيهم موظفي المنظمات الشريكة، في مجال المفاوضات والقانون الدولي الإنساني والأمن وإجراء التحليلات من أجل تعزيز حساسية البرامج الخاصة بالنزاع والسياق.

القدرة على الصمود

استحداث إطار تعاون بين كافة الجهات الفاعلة بشأن الأزمات الممتدة والمتكررة وذلك في مجال العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام من أجل معالجة الاحتياجات الفورية المنقذة للحياة إلى جانب الأسباب الأساسية. يجب أن يشكل العمل الإنساني جزءاً من تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتزامات أخرى، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وتغيّر المناخ، كما يجب أن تمنح البرمجة الإنمائية الأولوية للحد من سرعة التأثر بالأخطار وإدارة المخاطر بهدف بناء قدرة الأشخاص على مواجهة الصدمات. ويتطلب تحقيق ذلك إرادة سياسية واستراتيجيات برمجة وحوافز وأدوات، بما في ذلك تحليلات متبادلة وتخطيط موجّه نحو النتائج على المستويين العالمي والوطني من أجل تحقيق عمل مشترك مصمم خصيصاً لكل سياق. ويشمل ذلك وضع اتفاقيات خاصة بالتأهب بين الحكومات والمجتمع الدولي من أجل الاستجابة للكوارث، بما في ذلك تأهب أفضل للنظم الصحية الوطنية والإقليمية. ويجب دعم هذه الاتفاقيات باستخدام أكبر للتمويل ضد المخاطر والحماية الاجتماعية وجعلها قاعدة لتقديم المساعدة الطويلة الأمد مركزة بشكل خاص على التحديات التي يتم مواجهتها في الأماكن الحضرية والأزمات المتصلة بالنزاعات الممتدة. كما يجب ايلاء اهتمام خاص لعدد المشردين المتنامي والدول المضيفة، بما في ذلك حماية ومساعدة المشردين داخلياً والمشردين في سياق الكوارث والآثار الأخرى لتغيّر المناخ. كذلك، ثمة حاجة أيضاً للتركيز على تهديدات إنسانية جديدة ومتضاربة، لا سيما التهديدات الناشئة عن الترابط بين النزاع وتغيّر المناخ والتشرّد. وبالتالي، وحده العمل الجماعي يضمن عدم نسيان أحد.

إحداث دعم عالمي لاستضافة اللاجئين من أجل المساعدة على معالجة أزمة اللاجئين العالمية. يمكن أن يتحقق ذلك على شكل ترتيب يتضمن: الاعتراف بمساهمات الدول المضيفة، استحداث شراكات جديدة وأكثر فعالية من أجل دعم المجتمعات المضيفة واللاجئين وذلك لمنفعتهم المتبادلة، الالتزام بدعم مادي للبلدان المضيفة يكون طويل الأجل ومستداماً مع ايلاء اهتمام خاص لشروط التمويل الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل، منح اللاجئين سبل الاكتفاء الذاتي من خلال الوصول إلى التعليم وفرص كسب العيش، استحداث المزيد من الترتيبات الإنصافية من أجل إعادة توطينهم، بما في ذلك عبورهم الآمن، ودعم عودتهم الآمنة والطوعية.

خطة الأزمات الحضرية الجديدة. ثمة حاجة لإيلاء اهتمام خاص لمنع الأزمات الحضرية الناشئة والتأهب والاستجابة لها على نحو أفضل. كذلك، ثمة حاجة لوضع أطر جديدة، آليات، أعمال تنسيق، وايجاد جهات فاعلة جديدة، بما فيها السلطات المحلية، أخصائيي المناطق الحضرية، القطاع الخاص والجهات الفاعلة في مجاليّ العمل الإنساني والتنمية من أجل معالجة التحديات الخاصة بالمناطق الحضرية. بالتالي، سوف يضع التحالف من أجل الأزمة الحضرية خطة جديدة خاصة بالمدن الأكثر عرضة للمخاطر ويوفر منصة لهذه الجهات الفاعلة كي تضع سياسات وممارسات تشغيلية تغيّر كيفية الاستجابة للأزمات الحضرية والذي سوف يتم تعزيزه من خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية (Habitat III) الذي سيعقد عام 2016.

الشراكات

يحتاج حسن إدارة الأعمال الإنسانية للاستجابة لطلب جعل العمل الإنساني المحلي الاستجابة المبدئية حيثما يمكن ذلك، فيما يتم إدراك التحديات المحددة في أوضاع النزاع. ثمة حاجة للمزيد من آليات الاستجابة الفعالة والتي يمكن التنبؤ بها ومن أجل تعزيز قدرات الاستجابة الوطنية والمحلية، وذلك من خلال الاعتماد على تكامل الجهات الفاعلة المختلفة وميزتها النسبية ووفقاً للمبادئ الإنسانية. يمكن دعم ذلك من خلال استعراض النظام الدولي الإنساني وبنيته من أجل ضمان أن تكون الاستجابة موجّهة إلى الأماكن الأكثر حاجة إليها. يُضاف إلى ذلك، لزوم عقد شراكات أقوى بين الجهات الفاعلة المختلفة، المزيد من الآليات الخاصة بالسياق والقائمة على الأدلة والمتحلية بالمرونة، والوسائل الضرورية للتحقق من لزوم الاحتياجات. كذلك، ثمة حاجة لتعزيز برامج التعليم العام الوطني من أجل تعزيز تنفيذ عملي ومتسق للمبادئ الإنسانية وتكون هذه البرامج مصحوبة بخطط عمل طوعي موسّع.

النهوض بشراكات جديدة من أجل تعزيز قدرة الجهات الفاعلة المتنوعة على تلبية الاحتياجات الإنسانية. يتطلب ذلك تعزيز قدرات الانتشار وتقويتها، لا سيما في البلدان النامية، وتكون مدعومة من شبكة مراكز إدارة الأزمات، إنشاء منصة مخصصة للحوار بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والعسكري من أجل خلق تقدير مشترك للحالة، وتعزيز شراكات القطاع الخاص من خلال تشكيل شبكة عالمية قائمة على مبادرات محلية وإقليمية.

الاستثمار في الابتكار. يجب إعداد البيئة والحوافز والقدرات لضمان استمرار العمل الإنساني في الابتكار والتكيّف عند معالجة تحديات جديدة، وتحسين كيفية تلبية الاحتياجات الحالية. ويجب تعزيز ذلك من خلال إنشاء تحالف عالمي يضع خطة للابتكارات الإنسانية من خلال جمع الجهات الفاعلة العامة والخاصة وغير الحكومية بهدف تحفيز نهج أخلاقية جديدة والاستثمار في حل المشاكل الحاسمة.

التمويل

استحداث تمويل كاف للعمل الإنساني من أجل ضمان وجود المتطلبات الأساسية اللازمة للحفاظ على الحياة والكرامة وبناء القدرة على الصمود. فبالاعتماد على التفكير الناشئ للفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل العمل الإنساني، يمكن لاستحداث التمويل الكافي أن يحدد ما يجدر بجميع أصحاب المصلحة أن يقوموا به من أجل بناء أكبر للثقة والتعاون ووضوح المسؤولية لغاية تحقيق هذا الهدف. ويشمل ذلك استخدام الأدوات المثلى للتمويل المختلط لسياقات مختلفة، شفافية أكبر لتدفقات التمويل والتكاليف التشغيلية، تمويلاً متنوّعاً من خلال إقامة روابط أقوى مع التمويل الاجتماعي الإسلامي، زيادة التمويل المباشر للجهات الفاعلة المحلية من خلال صندوق تمويل جماعي لمنظمات الجنوب غير

الحكومية تديره بنفسها، تخفيف الأحكام التنظيمية وتكاليف صفقات تحويل الأموال في حالات الأزمات، وقدرة تحليلية مستقلة للمساعدة على تقديم تمويل أكثر فعالية وفاعلية لدعم العمل الذي يلبّي الاحتياجات الإنسانية.

المضي قدماً

يشكل مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني فرصة تسنح مرة كل جيل من أجل إنعاش العمل الجماعي بهدف تقديم خدمات أفضل لملايين الأشخاص المتضررين من الأزمات وتجديد الالتزام بالعمل الإنساني المبني على المبادئ وإعادة تأكيد مسؤوليتنا المشتركة للبشرية. وتتطلب معالجة الاحتياجات الإنسانية المستمرة في التنامي بحثاً دائماً لإيجاد طرائق عمل أكثر فعالية وفاعلية من قبل جميع الجهات الفاعلة وذلك من أجل بناء نظام إنساني يكون أكثر كلية وشمولية ومتانة وخضوعاً للمساءلة. بالتالي، يجدر بمؤتمر القمة أن يؤدّي إلى هذا التغيير الذي سيحتاج لأن يحققه جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات ونظام الأمم المتحدة. ولهذا السبب، دعا الأمين العام للقيادة والمشاركة على أعلى المستويات، لا سيما مشاركة رؤساء الدول والحكومات.

سوف يؤدي مؤتمر القمة دور المضاعف للعمليات العالمية في عام 2015. سيعتمد على إطار التنمية المستدامة، خطة التنمية المستدامة لعام 2030، للحرص على أننا ندمج الأشخاص الأكثر تهميشاً بيننا في حملتنا الهادفة إلى 'عدم نسيان أحد' ولضمان الاتساق والتنسيق مع السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. سوف يعتمد المؤتمر أيضاً على نتائج إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، المؤتمر الدولي 32 للصليب الأحمر والهلال الأحمر، المؤتمر المعني بتغيّر المناخ (COP 21)، خطة الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام والفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية والفريق الرفيع المستوى المعني بالصحة العالمية في مواجهة الأزمات.

أيضاً، سوف ترشد المداولات في جنيف الأمين العام في وضع تقريره الذي سيعبّر عن رؤيته بشأن مؤتمر القمة وما بعده ويحدد المسار والتطلعات لخطة عالمية من أجل البشرية. كذلك، سوف يوضح التقرير الذي سيصدر في أوائل عام 2016 الأعمال والالتزامات الضرورية لتحقيق هذه الرؤية.

وثمة حاجة في هذه الفترة وحتى تاريخ انعقاد مؤتمر القمة، لوضع ودعم المزيد من المبادرات والتوصيات المحددة الناتجة عن عملية المشاورة والتي ستشكل جزءاً من 'مجموعة أدوات إنسانية' جديدة للمستقبل.

سوف يتم التبليغ بوضوح عن تنظيم مؤتمر القمة ونتائجه ومتابعته وتوقعات الجهات المستهدفة الرئيسية من خلال وسائل التزام جديدة. ويستمر جميع أصحاب المصلحة، لا سيما الدول الأعضاء، في المشاركة وعلى اضطلاع برؤية الأمين العام وتوصياته وترتيبات مؤتمر القمة.

بالتالي، يجب على جميع أصحاب المصلحة الآن أن يكثفوا الجهود المتضافرة لتعبئة الإرادة السياسية في مؤتمر القمة من أجل تحقيق التغيّر الضروري بهدف تمكين الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية والمنظمات الإنسانية والتنموية والبلدان وأصحاب مصلحة آخرين من التأهب والاستجابة للأزمات على نحو أفضل، ولأن يكونوا أكثر قدرة على الصمود في وجه الصدمات. كذلك ثمة حاجة لإيصال صوت الأشخاص المتضررين إلى اسطنبول ولإشراك أجيال الشباب وعرض مبادرات جديدة وابتكارات للعمل الإنساني.

يجب العمل الآن. فمن خلال قيادة سياسية عالمية وإرادة على أعلى المستويات، علينا أن نضع منظوراً واضحاً للجيل التالي بشأن كيفية المعالجة جماعياً لمعاناة ملايين الأشخاص المتضررين من النزاعات والكوارث الطبيعية ووضع حد لها، بما في ذلك آثار تغير المناخ وعدم المساواة والفقر المزمنين، وذلك حالياً وفي المستقبل على حد سواء.

نشكر جميع أصحاب المصلحة على مساهمتهم ومشاركتهم طيلة العملية الاستشارية. ونشكر أيضاً حكومة تركيا على كرمها وقيادتها من خلال استضافتها مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في اسطنبول.